حصل اراد الاسناد المعنوي لانه جعله من خصائص الاسم واما
اللفظي فيصلح لكل واحد من انواع الكلم وقوله ومسند للاسم من الاسناد
المعنوي لانه اسند للاسم والمراد الاسناد بلا مدة لوله فكلامه هنا
موافق لكلام التسهيل ومخالف لكلام الجماعة وفي الشاطبي هنا كلام غير
محرر الاول انه ادعى ان الناظم هنا مخالف للتسهيل والثاني انه
قال ان القرافي وابن هاني وافقا الناظم في اثبات الاسناد اللفظي
وانهم مخالفون لجميع النحويين فليس الاسناد عندهم الا المعنوي
فكل لفظ اسند اليه انما اسند لمعناه وهو باطل اذ لا سبيل لانكار
الاسناد اللفظي في نحو زيد ثلاثة احرف نعم الاسناد في نحو من حرف
جر وضرب فعل ماض عند المحققين من الاسناد المعنوي لا اللفظي ومما
مما دخل تحت قولهم كل حكم ورد على لفظ فهو على مدلوله الا لقرينة
وليس مما خرج عن القاعدة للقرينة خلافا لشيخ الاسلام الانصاري
والثالث انه ادعى ان الناظم تناقض في مذهبه لانه زعم ان
ضرب فعل ومن حرف ولا محيص له عن ان يقول انهما مبتدا والمبتدا
في مذهبه لا يكون فعلا ولا حرفا وهذا غير صحيح لان ذلك في الاسناد
المعنوي كما حققه السيد فان مذهبه كالناظم وقد حررنا ذلك
في حواشي الفاكهي واعلم ان هنا نسختين الاولى ميزه حصل
وادعى البعلي انها الرواية عن المصنف وقواها من حيث الرأي
بوجوه ردها الشهاب والفرض ان الشاطبي قال في هذا
الكلام وضع الظاهر موضع المضمر والمضمر موضع الظاهر
واصل الكلام ان يقول مميز الاسم حصل بالجر والتنوين والندا وال
واسناد اليه لكن لما افتقر الى التقديم والتاخير لاجل الوزن عوض
من المضمر في له الظاهر لتقدمه في اللفظ ومن الظاهر في مميز الاسم
المضمر ليكون عائدا على ما قبله ثم قال ويروى تمييز وهو بمعنى
الاول الا ان في اعرابه اشكالا فيصعب تنزيله بسبب ذلك على
المعنى المراد ثم اورد بعض ما ذكره البعلي مما رده الشهاب
هذا وفي شرح الراعي ولا يجوز ان يتعلق احد المجرورين بتمييز لانه

الفاكهي

مصدر

مصدر لم يقصد به العلاج فهو كسائر الاسماء لا يصح له العمل الا ان
ينوب مناب ان والفعل ولا ينوب منابهما الا ان قصد به العلاج قاله
ابن ابي الربيع في الكافي الكبير على الايضاح وانظر هل يجوز اذا لم يقصد
به العلاج ان يتعلق به ظرف او مجرور متقدمان عليه او متاخران
مراعاة لحروفه او لا انتهى واقول نص غير واحد من المحققين على ان
الظرف والمجرور يعمل فيهما العامل المعنوي والضعيف وما فيه رائحة
الفعل بل صرح في المغني بان معنى حرف التشبيه المحذوف يعمل فيهما
ونص على ان المصدر الذي لا ينحل لان يعمل في الظرف المتقدم فراجعه
قوله بنا فعلت الخ اي ينجلي الفعل بصلاحيته لتا ضمير المخاطب
قال الشاطبي لان مذهبه في غير هذا الكتاب ان ما لحقه ضمير
الرفع البارز فهو فعل وان كان ليس على صيغة الافعال ثم نقل
كلامه في التسهيل وقال لكن قد وجه ابن جني بروز الضمير في
اسم الفعل بانه لما كان دالا على الفعل ونائبا منابه وقويت دلالته
عليه حتى كانه هو ظهر فيه الضمير في بعض الاحوال ليدل على قوة
شبهه بالافعال وايد ذلك كون الموضع للامر والامر انما بابه ان
يكون للافعال انتهى ملخصا واعلم انه لا بد من تقييد الضمير
البارز بكونه متصلا كما يعلم من ان الصفة الجارية على غير من هي
له ترفع الضمير المنفصل نحو زيد هند ضاربته هي واعلم ان الفعل
كلمة تدل على معنى في نفسها وتتعرض ببنيتها لزمان قال الراعي
وزاد بعض شيوخنا في حد الاسم وما قوته قوة كلمة ليدخل
الضمير المستتر فتذكرت يوما هذه الزيادة في حد الاسم وقلت
لو تصورت في حد الفعل لكان حسنا ففكرت فوجدت فعل الامر
من وأى يأي اذا وعد لا يبقى منه الا حركة على حرف اخر لانك اذا امرت
من يأي حذفت حرف المضارعة ولام الفعل فيبقى الامر إ يا زيد وتقف
عليه بها السكت فتقول اه فاذا وقع قبل هذه الهمزة ساكن يقبل
الحركة جاز في لغة من ينقل حركتها نقل الحركة وحذف الهمزة مثاله
قل يا زيد كان اصله قل إ يا زيد فنقل كسرة الهمزة الى لام قل وحذفت

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)